

حقائق تغلف توقعات المستقبل

لقد أصبح الوقت ملحاً لتوضيب بعض الحقائق اذا كان لنا ان نقوم فرص النجاح أو الفشل في المستقبل القريب.بداية الاهداف الاقتصادية اليوم، والتي يمكن تحقيقها اذا أقررنا السياسات المناسبة والتزمنا بتطبيقها من دون تحريف، هي ثلاثة -:تحقيق معدل نمو على مستوى 5-6% في المئة يسمح باستيعاب نسبة اكبر من المتخرجين وأصحاب الكفاءات والقدرة على الاسهام في الانتاج -.الغاء العجز الناتج من تعثر ادارة شؤون الكهرباء واقتاع وزير الطاقة بأن تؤمن الكهرباء من طريق شركات تعتمد المواد الحديثة الفالة بات النسق الانتاجي والتوزيعي الافضل في المانيا وبريطانيا. والمثال على هذه الخبرة وفرته خدمات شركة كهرباء رحلة التي وعد السياسيون باستبدال خدماتها 24/24 ساعة يومياً عبر ترتيبات مصلحة كهرباء لبنان وليس من مؤشر لهذه القدرة.لقد بيتنا مراراً وتكراراً ان عجز الكهرباء يمثل نصف العجز في الموازنة وان سلفات مصلحة كهرباء لبنان مع الفوائد المتراكمة عنها تشكل 43 في المئة من الدين العام، ولا يجوز الاستناد الى تصريحات تبرير الفشل للمسؤولين عن الفشل -.استعادة مناخ الثقة بالاستثمار في لبنان واطلاق عملية تأسيس شركة لبنانية مساهمة تشارك القطاع العام في انجاز مصافتين لتكثير النفط في طرابلس والزهراني بطاقة 10 مليارات طن يقارب استهلاك لبنان بعد سنتين تستغرقها عملية بناء المصافتين، ويكون من مؤشرات النجاح ان تعمد الشركة العتيدة والتي سيتوافق تمولها بالتأكيد من المساهمين، اذا اقتنعوا بابتعاد اهل الحكم عن المنافع الشخصية، الى مباشرة اعمالها بعد التأسيس بانجاز حقل كبير لانتاج الطاقة الكهربائية من الشمس على اراض مناسبة يملكونها القطاع العام، وتستأجرها الشركة الخاصة.ان استعادة الثقة بعد سنتين من انتخاب الرئيس الجديد ليست بالأمر السهل قياساً بما جرى خلال هاتين السنتين، والمعجزة تتبدى من تكريس الحكم جهداً حقيقياً لاستعادة الثقة.بعد تبيان منطلقات للنجاح يمكن ان تبدأ عمليات الاستفادة من اثنين من الاقتراحات الثلاثة بالتوقف عند شكاوى دول شاركت في مؤتمر "سيدر" وفي تعهد توفير التزامات مالية شرط اعتماد الحكم وسائل عمل حديثة وشفافة ومتناسبة مع ممارسات دول كبريات بريطانيا وفرنسا والمانيا. هذه الصورة، ويا للأسف، غير واضحة بل على العكس إن سوء الادارة، ونقص المعرف، ومقداراً من التواضع، كلها امور غير مكرسة في لبنان. ولنعطي بضعة امثلة على ما يعززنا بحسب آراء وتقويمات عدد من المسؤولين من دول اساسية شاركت في مؤتمر "سيدر" ومن بعض القيمين على مؤسسات اقراضية دولية واقليمية -.ارادت سيدة من أصل لبناني متزوجة في أسوأ من يعتبر من أكبر رجال الاعمال في البلد زيارة لبنان مع اولادها الثلاثة خلال فرصة في المدارس الاصوچية قارب موعدها. وقد لجأت الى حجز اربعة مقاعد على رحلة الطائرة من كونها غن عاصمة الدانمارك الى بيروت والعودة منها وهذا الخط يشغل مرة كل أسبوع يوم السبت.الحجز لهذه السيدة كان ليوم السبت - أي غداً -. لكنها تبلغت بعد ما سمي فضيحة مطار بيروت الدولي ان السلطات الدانماركية أغاث الرحلات الاسبوعية من بيروت وبطريق نظر الامن والحفظ على حقوق المسافرين غير متوافرة في بيروت.وليعلم كل مسؤول على مستوى في هذا الحكم ان لبنان أصبح من وجهة نظر الدول المتطرفة بلداً لا يحسن حتى ادارة منشأة منهاآلاف في العالم وشركات مختصة بتسيير المطارات. ولوزير السياحة النشيط يقول إنه يجد الاتصال بالسلطات الدانماركية للاستعلام عن أسباب قرارها وربما ليتنى له اقتاع زملائه بمدى استشعار الدول المتقدمة والمحافظة على حقوق مواطنها ضعف هذه الاستهدافات في لبنان.لقد صدف لي ان اجتمعت اواسط الاسبوع المنصرم مع ممثلي لدوله اوروبية عريقة هم اعضاء في مجلس نواب تلك الدولة ومنهم اعضاء مرموقون عالمياً، فسمعت منهم ان جمود الاصلاح في لبنان، مقابل تقشى الكلام عن محاربة الفساد وهم لم يستشعروا اي خطوات على هذا الصعيد، أمر يؤكد ضرورة امتناع دولتهم عن الاسهام في برنامج مؤتمر "سيدر".اضافة الى الفريق المشار اليه، شاء ممثلو بلد آخر زيارتي للبحث في ما سيعبرون عنه لحكومتهم بعد زيارة لبنان. وعبروا عن خيالهم من عدم استشعار مساعي التحسين الاداري، او الانجاز في ضبط العجز والتوجه نحو مكتنة كل الخدمات العامة. وهم شاطرواوا في هذا الموقف مسؤولين رئيسيين في منظمات ائمانية دولية واقليمية. وافضل دليل على استشعار فشل الادارة الحكومية احساس المبعوث الاقتصادي للرئيس الفرنسي بان لا اصلاح في لبنان -.ارتفاع عجز الموازنة بد انخفاضه. والعن ارتفاع اسعار النفط وكأن هذا النطэр فريد. فأسعار النفط في السنوات الاخيرة تفاوت ما بين 40 دولاراً للبرميل و150 دولاراً. وهذه الاسعار ارتفعت حديثاً بسرعة مع مخاوف من صدامات عسكرية في منطقتنا وبلغت اوائل الاسبوع 84 دولاراً للبرميل ل النفط برنت - أي بحر الشمال - و76 دولاراً للبرميل ل النفط غرب تكساس. وانقلاب خفض العجز، الذي اعتبره وفد لبنان الى مؤتمر "سيدر" مؤكداً، الى ارتفاع للعجز بنسبة كبيرة أمر يبعث على التشكيك في قدرات الحكم اللبناني وسياساته.الامر الاكيد ان المشاركين في مؤتمر "سيدر" غير متخصصين لتقديم المساعدات قبل توضيح منهجة الحكم اللبناني التي لم تقدم براهين على اقرار سياسات اصلاحية وتنفيذها، علماً بان تصريحات الرئيس الحريري باتت اكثراً واقعية من اي تصريحات حزبية او فنوية وأهم لمستقبل لبنان من المواقف المتشنجه والمبنية على التشاوف.المليارات الـ11 من مؤتمر "سيدر" لا توافي التقدم الذي يحرز خلال ثلاث سنوات من ازاله عجز الكهرباء، وتالياً تحسين الانتاجية، وتوسيع فرص العمل في انتاج الحشيشة ضمن القانون وفي اشراف الريجي، وانجاز حقل لانتاج الكهرباء من الالواح الشمسية بمبادرة من شركة لبنانية للطاقة توسس بغالبية اسهتمها من اشراف القطاع الخاص مع اشراف القطاع العام بنسبة لا تزيد على 25 في المئة، وتعمل هذه الشركة على انجاز مصافتين لتكثير النفط وتوفير 800 مليون دولار على حساب ميزان المدفوعات هذا هو البرنامج الإنفاذاني الحقيقي، وأفضل برهان على ذلك ن الحاجة الى الاقتراض تقلص وبدء تسديد أصل الدين العام ببدأ من 2019 وبنهاية 2020 تكون قد خفضنا الدين العام 12 مليار دولار بفضل الوفرات وتنشيط الاقتصاد، والامل ليس مفقوداً اذا عدل الحكم برنامجه وتخلّى عن اخطائه ونزواته.